تقرير الرصد اليومي لأخبار القطاع الصحي في الصحافة المحلية

Daily Media Monitering Report for Helth Industry

اليوم : الأربعاء

التاريخ: 27 نوفمبر 2024

ALAYAM الأيام
سنبدي لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزوده
العدد: 13017

الصالح: العقود المؤقتة تحرم الموظفين من حقوقهم

قال النائب ممدوح الصالح، خلال مداخلته حول مقترح بصفة الاستعجال بشأن تثبيت فنيي المختبر العاملين بعقود مؤقتة بوزارة الصحة، إن العديد من الفنيين يعملمون بعقود مؤقتة، وهذا يتسبب في حرمانهم من الامتيازات التي يتمتع بها الموظفون الدائمون، كالترقيات والزيادات وفق الكادر الوظيفي، والاجازات، والعديد من الحوافز الأخرى، بالرغم من دورهم الكبير في خدمة المواطنين أسوة بزملائهم من الموظفين المثبتين. وأوضح الصالح أن تثبيت الموظفين لن يسهم بتحسين أوضاعهم الوظيفية والمعيشية فقط، بل سيحفزهم على تقديم الاداء الافضل بأكبر شكل ممكن، كما انه سيمنحهم الأمان الوظيفي اللازم الذي سيؤدي لاستقرار القوى العاملة في القطاع الصحي.

ولفت إلى أن الموظفات بعقود مؤقتة خاصةً يخسرن الكثير من الحقوق، كإجازاتهن السنوية وإجازة الرعاية وغيرها من حقوقهن، داعيًا الجهات الحكومية إلى النظر في تثبيت الموظفين بعقود مؤقتة في مختلف الجهات الحكومية.

P 17
Link

ALWATAN
الوطن
يومية - شاملة - تفاعلية
الوطن ولاء للوطن

العدد: 6927

تشغيل 9 مراكز رعاية عاجلة 24 ساعة تنفيذاً لتوجيهات ولي العهد رئيس الوزراء

«الصحّة»: تطبيق «الضمان الصحي» تدريجياً وإطلاقه للمقيمين العام المقبل

- دعم الضمان الصحي الاختياري للمواطنين بنسبة لا تقل عن 60٪
- بدء تطبيق التسيير الذاتي لمراكز الرعاية والمستشفيات الحكومية
- تطبيق مشروع «اختر طبيبك» في عدد من المراكز الصحية
- صندوق الضمان يتضمّن الرزمة الصحية الإلزامية والرزمة الاختيارية
- مجموعة من الخطط الوطنية والبرامج الوقائية لمكافحة سرطان الثدي
- 298 بحرينية مصابة بسرطان الثدي في 2023

أكدت وزارة الصحة مواصلة العمل على تطبيق برنامج الضمان الصحي تدريجياً من خلال التنسيق بين المجلس الأعلى للصحة والجهات الحكومية المعنية والخبراء في مجال الضمان الصحي، وبما يحقق تقديم الخدمات الوقائية والعلاجية والتأهيلية والفحوص الطبية، وفق أعلى معايير الجودة لتعزيز التغطية الصحية الشاملة.

وأوضحت الوزارة، في ردها على سؤال مقدم من النائب محمد موسى محمد، أنه تم وضع الاستراتيجيات لتطبيق جميع محاور برنامج الضمان الصحي، والبدء في تطبيق التسيير الذاتي لمراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات الحكومية، وتطبيق مشروع «اختر طبيبك» في عدد من المراكز الصحية، وتشغيل 9 مراكز للرعاية العاجلة والتي تدار على مدى 24 ساعة تنفيذاً لأمر صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء بتقديم الخدمات على مدار 24 ساعة في 9 مراكز صحية.

وأشارت الوزارة إلى تطوير نُظم المعلومات الصحية التابعة للضمان الصحي، وجار العمل على ربطها مع كافة المؤسسات الصحية، بالإضافة إلى مواصلة العمل لتطبيق التأمين الصحي للمقيمين، والذي من المتوقع أن يتم إطلاقه خلال العام 2025.

وقالت الوزارة، إنه سيتم تطبيق نظام الضمان الصحي على مراحل، يتم التأكد خلالها من توافر الترتيبات الفنية والتقنية اللازمة واتخاذ كافة التدابير للتنفيذ.

ولفتت الوزارة إلى أن صندوق الضمان الصحي سيوفر للمواطنين مجموعتين من المنافع الصحية وهما الرزمة الصحية الإلزامية والرزمة الاختيارية، ومن أبرز ما تشمله الأولى، الفحص والتشخيص والكشف والعلاج والرعاية الصحية الأولية، والفحوصات المختبرية والأشعة، وإجراء العمليات الجراحية، ورعاية الأمومة والولادة، والإقامة للعلاج أو التأهيل، في كافة المستشفيات الحكومية وبدون وجود أي كلفة على المواطن أو سقف للعلاج.

وفي ذات الشأن، سيحصل المواطن على خدمات العلاج الطبيعي، والتمريض، والأدوية الأجهزة التعويضية، وخدمات الإسعاف، والإقامة الطويلة، وعلاج كافة الأمراض المزمنة، وأية خدمات وقائية، أو علاجية، أو تأهيلية، أو فحوص طبية أخرى يصدر بتحديدها قرار من المجلس الأعلى للصحة.

وبخصوص الضمان الصحي الاختياري للمواطني أكدت الوزارة أنه يجوز لأيّ مواطن أو مَن في حكمه الحصول على أيّ من الرزم الصحية الاختيارية التي يوفرها الصندوق، مدعومة من الدولة بنسبة يحدّدها مجلس الوزراء بناءً على اقتراح المجلس الأعلى للصحة، على ألا تقل نسبة الدعم عن 60٪ من قيمة الرزمة الصحية الاختيارية، مع احتفاظه بالحق في الحصول على الرزمة الصحية الإلزامية.

وكشفت الوزارة بأنّ قانون الضمان الصحي لا يخل بحق أيّ مواطن، أو مقيم، أو كفيل، أو مُعيل، أو أيّ شخص في التعاقد للحصول على منافع صحية إضافية أو تأمين صحي إضافي سواء لنفسه أو لمكفوليه أو لمَن يعولهم، كما لا يخل هذا القانون بأيّ حكم أو شرط في عقد أو لائحة أو نظام يكفل تغطية تأمينية لأيّ مستفيد على نحو أفضل أو أشمل من الضمان الصحي الإلزامي.

الكشف المبكر عن سرطان الثدي

وردّاً على سؤال نيابي آخر مقدّم من النائب لولوة الرميحي، أكدت وزارة الصحة استمرارها في تطوير مؤشرات الأداء لبرامج الكشف المبكر والبرامج العلاجية والتشخيصية لمرضى السرطان من خلال متابعة تنفيذ الخطط الوطنية للوقاية والسيطرة على الأمراض غير السارية وعوامل الخطورة المرتبطة بها.

وأوضحت الوزارة في ردها على السؤال النيابي، أنّ الخطة الوطنية للسرطان وبرامج الرعاية الأولية والثانوية تستند على أحدث الدراسات والبحوث الإكلينيكية، بالإضافة إلى التعاون الدائم مع المنظمات الصحية الإقليمية والدولية لرفع معايير الأداء والجودة في برامج التقصي والكشف والعلاج.

وبخصوص خطط الوزارة للوقاية والحدّ من انتشار سرطان الثدي وتقليل عدد الإصابات، أضافت بأنّ فريق العمل الوطني متعدد القطاعات ينفّذ مجموعة من الخطط الوطنية والبرامج الوقائية، ومن أهمها الخطة الوطنية للوقاية من السيطرة على الأمراض غير السارية وعوامل الخطورة المرتبطة بها، والخطة الوطنية للسرطان، وتشكل هذه الخطط جزءاً من الجهود المستمرة المبذولة لمكافحة سرطان الثدي، والتي يتم تحديثها بشكل مستمر بناءً على التطورات العلمية والمؤشرات والاحتياجات الصحية للمجتمع.

وعلى صعيد ذي صلة، نوّهت الوزارة إلى حملات التوعية والتثقيف واسعة النطاق التي تستهدف جميع شرائح المجتمع خاصة النساء حول أهمية الكشف المبكر عن سرطان الثدي وأعراضه، بالإضافة إلى تشجيع الكشف المبكر من خلال الفحص الذاتي المنتظم، بالإضافة لتوفير الفحوصات الدورية المجانية المتاحة في مراكز الرعاية الصحية الأولية، مشيرة الوزارة إلى أن العدد الكلي لمرضى سرطان الثدي في مملكة البحرين، الذي تم تسجيله في عام 2023، بلغ 298 حالة بين النساء البحرينيات في مملكة البحرين.

وفي هذا الإطار، قالت الوزارة إنها تقدّم خدمة الاتصال لمن هم فوق سن الأربعين (الفئة المستهدفة) لتذكيرهم بضرورة التوجه للاستفادة من الخدمات الصحية الوقائية وخدمات برنامج اختر طبيبك لمراكز الرعاية الأولية والمتوفرة للقيام بالكشف المبكر عن سرطان الثدي.

ولفتت الوزارة إلى تقديم الخدمات المجانية لهذه الفئة من المرضى في المستشفيات الحكومية ومستشفيات الخدمات الطبية الملكية، ومراكز الرعاية الصحية الأولية من خلال تقديم الخدمات الوقائية والتي تشمل خدمات الكشف المبكر عن السرطان والتشخيص والعلاج، والرعاية التلطيفية، ومتابعة ما بعد العلاج.

ونوّهت الوزارة إلى استراتيجيتها المتمثلة بدعم الأبحاث العلمية المتعلقة بسرطان الثدي للوصول إلى طرق جديدة للوقاية والعلاج، والتعاون مع المؤسسات البحثية المحلية والدولية لتبادل الخبرات والمعرفة، وتوفير أحدث العلاجات المتاحة للمرضى، وتدريب الكوادر الطبية على أحدث التقنيات في مجال التشخيص والعلاج، وإقامة شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص وتبادل الخبرات والمعرفة مع المؤسسات الصحية الخاصة.

P 17

Link